وجه وما يختص بصفات الرواة وأحوالهم وجه والجواب
عن ذلك أنه جمع متفرقات هذا الفن من كتب مطولة في هذا
الحجم اللطيف ورأى أن تحصيله وإلقاءه إلى طالبيه أهم من
صرف العناية إلى حسن ترتيبه فإني رأيت بخط صاحبه المحدث
فخر الدين عمر بن يحيى الكرجي ما يصرح بأن الشيخ كان إذا
حرر نوعاً من هذه الأنواع واستوى التعريف به وأورد
أمثلته وما يتعلق به أملاه ثم انتقل إلى نوع آخر فلأجل
هذا احتاج إلى سرد الأنواع في خطبة الكتاب لأنه صنفها
بعد فراغه من إملاء الكتاب ليكون عنواناً للأنواع ولو كانت
محررة الترتيب على الوجه المناسب لما كان في سرده للأنواع في
الخطبة كثير فائدة ثانيتها أنه أهمل أنواعاً أخر قال الحازمي
في كتاب العجالة اعلم أن علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة
تقرب من مائة نوع وكل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب
فيها عمره لما أدرك نهايته انتهى وقد فتح الله تعالى بتحرير أنواع
زائدة على ما ذكره المصنف تزيد على خمسة وثلاثين نوعاً
فإذا أضيفت إلى الأنواع التي ذكرها المصنف تمت مائة نوع
كما أشار إليه الحازمي وزيادة وقد ذكر شيخنا شيخ الإسلام
أبو حفص البلقيني منها في محاسن الاصطلاح له خمسة أنواع
وزاد عليه بعض تلامذته ممن أدركناه ومات قديماً ثمانية
أنواع وفتح الله تعالى بباقي ذلك من تتبع مصنفات أئمة الفن
كما سنسردها إن شاء الله تعالى عند فراغ هذه النكت ونتكلم
على كل نوع منها بما يحضر إن شاء الله تعالى عن طريقة المصنف
والله المستعان **قوله** ص أما الحديث الصحيح فهو الحديث

المسند

ذكر المحدث فخر الدين عمر بن علي الكرجي أنه صاحب ابن الصلاح

تصنيف خطبة كتاب ابن الصلاح بعد إتمام الكتاب

أنواع علوم الحديث

هو الزركشي ذكره في كتابه على ابن الصلاح

الصحيح

يتصل

المسند الذي يتصل إسناده إلى آخره اعترض عليه بأنه لو قال
المسند المتصل لأغنى عن تكرار لفظ الإسناد والجواب
عن ذلك أنه إنما أراد وصف الحديث المرفوع لأنه الأصل
الذي يتكلم عليه والمختار في وصف المسند على ما سنذكره
أنه الحديث الذي يرفعه الصحابي مع ظهور الاتصال في باقي
الإسناد فعلى هذا لا بد من التعرض لاتصال الإسناد
في شرط الصحيح والله أعلم **قوله** ص في حد الصحيح
أن لا يكون شاذاً ولا معللاً اعترض عليه بأنه كان ينبغي
أن يزيد فيه قيد القدح بأن يقول ولا معللاً بقادح
وقد ذكره بعد هذا في قوله وفي هذه الأوصاف احتراز
عن ما فيه علة قادحة فكان يتعين أن يذكره في نفس
الحد لأن من مسمى العلل ما لا يقدح كما سيأتي ومن هنا
اعترض الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد عليه بأن قال
وفي قوله ولا يكون شاذاً أو لا معللاً نظر على مقتضى مذاهب
الفقهاء فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجري
على أصول الفقهاء انتهى وجوابه أن كثيراً بل أكثر من العلل
ما يجري على أصول الفقهاء هي العلل القادحة وأما العلل التي
يعلل بها كثير من المحدثين ولا تكون قادحة فكثيرة منها أن
يروي العدل الضابط عن تابعي مثلاً عن صحابي حديثاً
فيرويه عدل ضابط غيره مساوٍ له في عدالته وضبطه
وغير ذلك من الصفات العلية عن ذلك التابعي بعينه
عن صحابي آخر فإن مثل هذا يسمى علة عندهم لوجود
الاختلاف على ذلك التابعي في شيخه من الصحابيين معاً من هذا

اشتراط الاتصال في الحديث الصحيح